



المراجع القانوني

مجموعة حاسبين

المستشار القانوني

الأستاذ / محمد يوسف محمد - المحامي



تقرير المراجعين

GROUP
HASIBEE N

Certified Accountants
Management & Financial Consultants



مجموعة
حاسبون

محاسبون ومراجعون قانونيون
مستشارون إداريون وماليون

تقرير المراجعين

السادة / المساهمين
بنك فيصل الإسلامي السوداني

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية لبنك فيصل الإسلامي السوداني من الصفحة (٢) الي صفحة (١٦) المكونة من الميزانية العمومية كما في ٢١ / ١٢ / ٢٠٠٩ م وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيير في حقوق الملكية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ.

مسؤولية إدارة البنك

إن مسؤولية إعداد وعرض هذه القوائم المالية بصورة عادلة وفق ما تنص عليه معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية تقع علي عاتق ادارة بنك فيصل الإسلامي السوداني بما في ذلك تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية بالبنك والمحافظة عليه فيما يتعلق باعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وخالية من اي اخطاء هامة نسبياً ناتجة عن تجاوز او خطأ متعمد واختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية المعقولة في هذه الظروف.

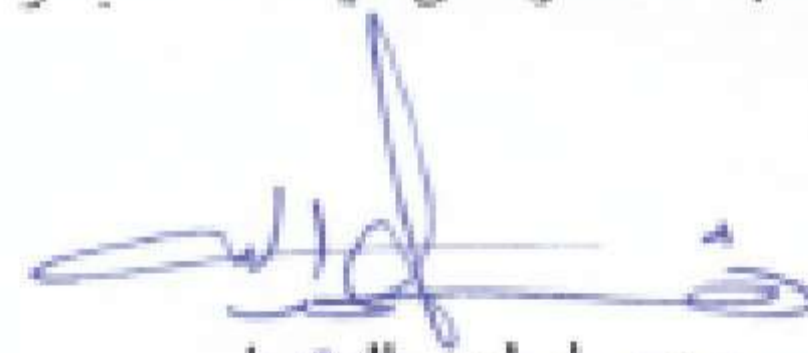
مسؤولية المراجع القانوني

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي مهني محايد لكم حول هذه القوائم المالية من واقع مراجعتنا لها.

لقد قمنا باداء المراجعة وفقاً لما تنص عليه معايير المراجعة الدولية حيث تتطلب هذه المعايير ان نقوم بتخطيط وتنفيذ المراجعة بغية الوصول الي تأكيدات معقولة بان القوائم المالية خالية من اي خلل جوهري حيث تضمنت مراجعتنا اجراء الفحوصات الاختبارية لادلة الاثبات الرقابية الخاصة بالمبالغ المالية وما هو مقصود منه في القوائم المالية وذلك استناداً علي تقييم مخاطر الاخطاء الهامة نسبياً في القوائم المالية سواء بسبب التجاوز او الخطأ كما تم تقييم نظام الرقابة الداخلية المتصل باعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة لتحديد نهج المراجعة وتصميم اجراءاتها بما يتلاءم وظروف البنك لا بغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك. كما شملت المراجعة تقييم المبادئ والقواعد المحاسبية المستخدمة وتقديرات الادارة الجوهرية الي جانب العرض الكلي في القوائم المالية ونحسب ان مراجعتنا قد وفرت اساساً معقولاً لرأينا حول القوائم المالية.

الرأي

برأينا فان القوائم المالية تعطي صورة صادقة وعادلة للمركز المالي للبنك كما في ٢١ / ١٢ / ٢٠٠٩ م ونتائج نشاطه وتدفقاتها النقدية والتغيير في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرره هيئة الرقابة الشرعية بالبنك وطبقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية ومعدة بصورة صحيحة ومتفقة مع القوانين



محمد سليمان عبدالله حجار
محاسب قانوني
مجموعة حاسبون



التاريخ : ١٠ / ٢ / ٢٠١٠ م